International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 1, 2022. 92 - 119

Open Access VOL4(1) 2022

The role of the Egyptian Stock Exchange in supporting and financing medium, small and micro enterprises

Prof. Dr. Walid wahba

Associate professor of commercial law at AOU

Abstract: Small and medium-sized enterprises (SMEs) play a crucial role in the Egyptian economy, in term of their contribution to the GDP and total employment. Yet, their contribution in capital formation is very limited, mainly because of the finance constraints they face. Consequently, to improve the SMEs access to finance, the creation of a junior exchange is a must. In this context, the Cairo and Alexandria Stock Exchanges (CASE) just launched a new platform; that is Nile Stock Exchange with new listing rules and regulations that focus on a costeffective regulatory regime adapted to the needs and characteristics of SMEs.

This research aims to study the role of the Nile Stock Exchange in the development of Small and medium-sized enterprises in Egypt Keywords: SMEs, industrial structure, Stock Exchange, NILEX, Egypt.

JEL Classification: G18, G28, K22,L16.

Keywords: Egyptian Stock Exchange, financing, micro enterprises.

Citation: Walid wahba, The role of the Egyptian Stock Exchange in supporting and financing medium, small and micro enterprises, The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol.4, Issue 1, 2022.

© 2022, Walid w, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 1, 2022. 92 - 119

دور البورصة المصرية فى دعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

الملخص:

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) دورًا مهمًا في الاقتصاد المصري ، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي العمالة. ومع ذلك ، فإن مساهمتهم في تكوين رأس المال محدودة للغاية ، ويرجع ذلك أساسًا إلى القيود المالية التي يواجهونها. وبالتالي ، لتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل ، فإن إنشاء بورصة صغار أمر لا بد منه.

في هذا السياق ، أطلقت بورصتا القاهرة والإسكندرية (CASE) منصة جديدة ؛ هذا هو بورصة النيل مع قواعد ولوائح الإدراج الجديدة التي تركز على نظام تنظيمي فعال من حيث التكلفة يتكيف مع احتياجات وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور بورصة النيل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الهيكل الصناعي ، البورصة ، بورصة النيل ، مصر.

تصنيف JEL: G18، G28، K22، L16

كلمات مفتاحية:

البورصة المصرية، التمويل، المشروعات المتوسطة.

مقدمة:

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في جلسته الأخيرة على مشروع قانون بتعديل أحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، لكي يشمل كافة أعمال التمويل الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذى وافق على صدوره فيما بعد مجلس النواب بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وذلك بهدف تمكين أكبر قدر من الفئات المستهدفة والمشروعات المتوسطة والصغيرة للوصول لوسائل التمويل المختلفة، وسيتم ارسالها لدولة رئيس الوزراء للبدء في إصدار التشريع[1].

وإذ يتضح أهمية هذا القانون في كونة خطوة من الرقيب على الخدمات المالية غير المصرفية لاستيعاب التطورات التي كشف عنها التطبيق الفعلي لقانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر عبر السنوات الأربع الماضية من الحاجة الفعلية لزيادة قيمة التمويل الذي يجوز منحه للعملاء، وإتاحة سقف جديد من التمويل لفئة أخرى وبما ييسر على الجمعيات والمؤسسات الأهلية مزاولة نشاط التمويل في ضوء ما شهده الاقتصاد المصري من متغيرات.

[1] – أ .عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص180

كما إن الدستور المصري الصادر في عام 2014 قد ألزم الدولة المصرية بالعمل على حماية الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية باعتبارها من المقومات الأساسية للاقتصاد الوطني، ونظرا لأن نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة –يتم خارج القطاع المصرفي– ولا يخضع لتنظيم قانوني متكامل وتتم ممارسة جانب كبير منه عبر آليات غير رسمية وممارسات عرفية تفتقد للأسس القانونية بما يضيع على الاقتصاد القومي مزايا الكفاءة والعدالة والاستقرار في المعاملات التمويلية في هذا المجال رغم تمثيله لأكثر من 80% من هيكل الاقتصاد المصري، إضافة إلى تمثيله لأكثر من 99% من منشآت القطاع الخاص الزراعي في مصر[2].

إضافة إلى أن القانون يتيح استيعاب فجوة نقص التمويل لمئات الآلاف من فرص العمل سنويا مما يساهم في الحد من البطالة، ومن ناحية أخرى ينظم عمل الجهات مقدمة التمويل ويحد من المخاطر التي قد تتعرض لها، ويشجعها على التوسع في هذا النشاط، وكذلك يحمي حقوق الحاصلين على التمويل من خلال وضع المؤسسات التي تقدمه تحت نظام رقابى دقيق، وذلك وفقا لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

ويتضمن الإطار القانوني للقانون تعديلاً على قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل تنظيم تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب نشاط التمويل متناهي الصغر تنظيما قانونيا متكاملاً من حيث قواعد وضوابط مزاولة الشركات للنشاطين بشكل يحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات الصناعة ونمط تطورها، كما يتضمن المشروع التأكيد على أن نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الأدوات المالية غير المصرفية ومن ثم فتخضع لأحكام القانون رقم (10) لسنة 2009.

إضافة إلى أن أهم ما يتضمنه مشروع القانون يتضمن استبدال عنوان القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، بالعنوان الآتي: «قانون تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر»، كما يستبدل بمصطلح «التمويل متناهي الصغر» مصطلح «تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر» أينما ورد في القانون رقم (141) لسنة 2014 المشار إليه.

استمرار سريان التراخيص الممنوحة للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، ما لم يتم إلغاؤه وفقاً لأحكام القانون المرافق. ولقد تضمن القانون مجموعة من التعريفات المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر[3]. كما تضمن تحديد رأس المال المصدر والمدفوع للشركات العاملة في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بحيث لا يقل عن عشرين مليون جنيه لتمويل

[2] – أ .عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص229

[3] – أ .عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص231

المشروعات المتوسطة والصغيرة وخمسة ملايين جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر. وبالنسبة للشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معا أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع لكل من النشاطين[4].

ولقد أولى القانون أهمية في تعديل النظام الأساسي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، لضم الجهات العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتعديل مسمى الاتحاد ليصبح «الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

جواز مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لنشاط التأجير التمويلي وذلك بمراعاة الأحكام المنصوص عليها بالقانون رقم (176) لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي المشار إليه.

وجدير بالذكر أن القانون شهد عدة جلسات من الحوار المجتمعي في الفترة السابقة على صدوره مع ممثلي المؤسسات المالية المهتمة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، وكذلك الشركات والجمعيات الحاصلة على ترخيص بتمويل نشاط التمويل متناهي الصغر.

كما أن التعديلات الصادرة بالقانون رقم 201 لسنة 2020 تسهم في إتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تمثل ما يزيد عن 70% من هيكل الاقتصاد المصري ويتضح مجموعة من النتائج اللاحقة على تطبيق القانون فى أنه،٣,١١ مليون مشروع استفادت من نشاط التمويل متناهي الصغر[5] ومهدت لجذب فئة جديدة من المشروعات المتوسطة والصغيرة كما حرصت الهيئة على وجود مظلة رقابية تشرف على نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لاستيعابها مئات الألاف من فرص العمل سنويا وتسهم في القضاء على البطالة[6].

كما إن تحقيق التنمية المستدامة نحو تحقيق رؤية مصر 2030 عبر مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – والتي تمثل ما يقرب من 70% من هيكل الاقتصاد المصري –وتعزيز قدرتها التنافسية ودورها في الاقتصاد الوطني لم يكن ميسراً دون وضع تنظيم قانوني متكامل يتيح تمويلاً غير تقليديا للشركات المتوسطة والصغيرة، الأمر الذى تحقق مع إصدار السيد رئيس الجمهورية للقانون رقم 201 لسنة 2020

[4] – أ .عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص132

[5] – أ .عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص143

[6] – أ .عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص232

والخاص بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ليمتد نطاق تطبيقه كتشريع ينظم تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب متناهية الصغر.

بالإضافة إلى أن تعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ليُخضع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانونيا متكامل وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف الى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط، نظراً لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر باستيعاب مئات الألاف من فرص العمل سنويا مما يسهم في القضاء على البطالة[7].

وإن حقيقة النمو السريع لنشاط التمويل متناهي الصغر خلال 6 سنوات – تمثل عمر قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر–وصلت خلالها أعداد الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر بترخيص من الهيئة لحوالي 980 جهة وبعدد فروع يصل إلى 2343 منتشرة في جميع محافظات مصر، وما تحقق من نتائج ملحوظة في نشاط التمويل متناهي الصغر بزيادة التمويل الممنوح للمشروعات متناهية الصغر من حوالي 2 مليار جنيه وقت صدور القانون في نهاية 2014 لتقفز إلى 17,5 مليار جنيه في نهاية أغسطس عام 2020، كما بلغ عدد المشروعات المستفيدة من التمويل متناهي الصغر حوالي 3.11 مليون مشروع بما ساهم بصورة ملموسة في الشمول المالي، وانضمام فئات جديدة لم يسبق لها التعامل مع المؤسسات المالية، علاوة على تمكين المرأة حيث بلغت نسبة الإناث التي حصلت على تمويل للمشروعات متناهية الصغر نسبة 64% من إجمالي عدد المشروعات المستفيدة، ما دفع الهيئة –بحسب عمران–إلى السعي نحو إجراء تعديل على بعض احكام القانون رقم (141) لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر كى يشمل كافة اعمال التمويل الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر[8].

ومن المتوقع ان يؤدى ذلك إلى زيادة قدرة الفئات المستهدفة من المشروعات المتوسطة والصغيرة من الوصول لوسائل التمويل المختلفة، وذلك بالاستعانة بأفضل الممارسات الدولية في تنظيم عمل الجهات مقدمة التمويل ويحد من المخاطر التي تتعرض لها، ويشجعها على التوسع في هذا النشاط، وكذلك يحمى حقوق الحاصلين على التمويل من خلال وضع المؤسسات التي تقدمه تحت نظام إشرافي محكم.

إضافة إلى أن القانون قد تضمن تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يضمن مصالح الأطراف المعنية، والرقابة على الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تقدمه لضمان

[7] – أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص200

[8] – أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 201 ص205

الكفاءة والشفافية وإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها. وسوف يقوم مجلس إدارة الهيئة بإصدار قواعد مزاولة النشاط وقواعد الملائمة المالية لتلك الجهات تباعا اعمالا لنصوص القانون[9].

كما أن التعديل الصادر بالقانون رقم 201 لسنة 2020 "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" تضمن تعديل النظام الأساسي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر لكي يضم الجهات المرخص لها بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة. كما أتاح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها أن تزاول أنشطة مالية غير مصرفية أخرى وفقا للضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة وذلك في إطار التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية التي تتولى الهيئة التنظيم والرقابة عليها[10].

أهمية البحث

تأتى أهمية هذا البحث نتيجة لإتجاة الدولة المصرية الواضح فى دفع عجلة الإنتاج ودعم وتنمية الإستثمار عن طريق مساعدة اصحب المهن و الحرف الصغيرة ودعم الباحثين عن العمل الجاد فى القيام بمشروعات مبتكرة تهدف لتحقيق ربح وتساهم فى إزدهار الإنتاج القومى مما ترتب عليه تعديل القوانين الخاصة بالإستثمار وتعديل قانون تمويل المشروعات الصغيرة رقم 141لسنة2014 و الذى ألغى بموجب القانون رقم 152لسنة2020.

توالت الدولة المصرية فى إصدار العديد من القوانين مثل التأجير التمويليى وتمويل المشروعات متناهى الصغر و التمويل الإستهلاكى وإدخال تطوير فى قانون الادوات المالية غير المصرفية بإصدار قانون جديد يتعلق بوسائل الدفع التكنولوجة فى الأدوات المالية غير المصرية و الذى حفز على إدخال النظم التكنولوجية الحديثة لتسريع التدفقات المالية للمشروعات و الإستثمارات ولتوفير اكبر قدر من الوقت و الجهد فى نقل وتحويل الاموال وساهمت هذه القوانين فى تأسيس العديد من الشركات الخاصة بالأنشطة المالية غير المصرفية.

ومن ذلك جاء الإهتمام بالمستثمر الصغير الذى يسعى لعمل مشروع مبتكر ويديره مع إعطائه العديد من الإعفاءات الضريبية بالإضافة الى إمكانية حصولة على تمويل لمشروعه عن طريق قروض ميسرة بأسعار فائدة بسيط ولمدد زمنية طويلة تيسيرا لفترة السداد وإعتبار الفائدة العائدة على القرض متناقصة على مدة القرض كى يستطيع المشروع المتوسط و الصغير ومتناهى الصغر تحقيق ربح وسد إلتزاماته وتحقيق المنافسة الفعالة فى الاسواق التجارية ومن ثم سداد قرض التمويل.

[9] – أ .عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص250

[10] – أ .عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص265

الامر الذى يثير الإهتمام ويدفعنا للنظر وبحث هذه القوانين الحديثة وألية تطبيقها على ارض الواقع فى ضوء المتغيرات الإقتصادية المتتالية حيث سوف نعرض هذه الدراسة من وجهه قانونية و وجهه إقتصادية للترابط الفعال بين إنفاذ القوانين فى الاوساط الإقتصادية و التجارية.

أهداف البحث

1- إلقاء الضوء على دور البورصة المصرية وتحديدا بورصة النيل فى دعم وتمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر.

2- تقيم نشاط المشروعات المتوسطة و الصغيرة فى الإقتصاد القومى من خلال مؤشرات البورصة المصرية.

3- دور البورصة فى جذب الإستثمارات الاجنبية و التكتلات الإقتصادية لدعم وتمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة مما يهدف من إزديادها والإقبال عليها.

4- إلقاء الضوء على أجهزة البورصة فى الإستعانة بالخبرات الدولية السابقة من دول عربية وأوربية لمعرفة أليات دعم وتطوير هذه المشروعات وتنميتها.

مشكلة البحث

إننا نسعى من خلال هذا البحث فى وضع طرح لألية إستخدام سوق رأس المال فى وضع حلول للمشكلات العملية فى إنفاذ القوانين المتعلقة بدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة على أرض الواقع ومواجهة المشكلات العملية لتدعيم هذه المشروعات.

تقسيم البحث

لقد إعتمدنا فى تقسيم هذا البحث الى مبحثين الاول يتحدث عن الدور الفعال لبورصة النيل لدعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة متناهية الصغر ويقسم الى مطالبان الأول ألليات الدعم المالى للمشروعات المتوسطة و الصغيرة فى البورصة و الثانى مزايا قيد المشروعات المتوسطة و الصغيرة فى البورصة. ثم ننتقل الى المبحث الثانى وهو تحت عنوان **دور** البورصة فى تطوير المشروعات المتوسطة و الصغيرة وينقسم الى مطلبان الأول توقيع بروتوكلات التعاون مع جمعيات المستثمرين لدعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و الثانى دعم الادوات المالية غير المصرفية فى تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة.

المبحث الأول

الدور الفعال لبورصة النيل فى دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر

لقد تأسست بورصة النيل كجزء من البورصة المصرية، فهي ليست سوق منفصلة، وتستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو، من مختلف القطاعات، مع تسهيل القيد، عن طريق وضع متطلبات وإجراءات القيد بشكل أبسط من البورصة الرئيسية وتشجيعها على القيد في البورصة، ومن مميزات ذلك[11]:

- إمكانية زيادة رأس المال وزيادة القيمة السوقية للشركة نتيجة العرض والطلب على أسهمها.
- المساهمة في دمج وإدخال قطاع كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الرسمي.
- زيادة كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لهذه الشركات بسبب الالتزامات التي تتحملها لقيدها في البورصة.
- الحصول على التمويل اللازم وإتاحة الفرصة للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات أو زيادة رأس المال عن طريق بيع الأسهم.

الرعاة المعتمدين بالبورصة ودورهم[12]:

والرعاة في البورصة هي شركات متخصصة فى الاستشارات المالية تهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التأهيل للقيد في البورصة والإعداد لتسويق وطرح الأسهم.

وأهم مهام الرعاة كما حددتها بورصة النيل على موقعها الإلكتروني هي[13]:

- تقدير إذا كانت الشركة مناسبة للقيد في بورصة النيل.
- تقديم النصح والإرشاد للشركة فيما يتعلق بشروط وقواعد القيد في بورصة النيل.

---

[11] – أ.عاطف الشريف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص232

[12] – حددت بورصة النيل قائمة الرعاة المعتمدين المسجلين لديها ويمكنك الاطلاع عليهم عن طريق الرابط التالي http://www.nilex.com.eg/ar/Nominated_Advisors_List.aspx .

[13] – ويمكنك التعرف أكثر على بورصة النيل وفرص التمويل عن طريقها عن طريق الرابط التالي: http://www.nilex.com.eg

- التأكد من معرفة الشركة بالتزاماتها للقيد في البورصة.
- مساعدة الشركة في إعداد القوائم المالية وتقديمها في توقيتاتها المحددة.
- مساعدة الشركة في مرحلة استكمال كافة إجراءات القيد.
- مساعدة الشركة في عملية طرح الأسهم للاكتتاب سواء كان عاماً أو خاصاً.
- تقديم تغطية بحثية (Research Coverage) للشركات التي ترعاها.

وإذ يتضح لسيادتكم الدور الفعال لبورصة النيل فى دعم وتطوير المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغير مما يمكن الإستفادة الحقيقية فى تنمية الإستثمار ودعم الإقتصادى المصرى وإننا حتى نوضح أكثر الدور الداعم للبورصة فى تنمية هذه المشروعات.

ومن ذلك فإننا سوف نقسم دراسة هذا المبحث فى المطلبان التاليان:-

المطلب الأول:أليات الدعم المالى للمشروعات المتوسطة و الصغيرة فى البورصة.

المطلب الثانى:مزايا قيد المشروعات المتوسطة و الصغيرة فى البورصة.

المطلب الاول

أليات الدعم المالى للمشروعات المتوسطة و الصغيرة فى البورصة

لقد سبق وان أكد اتحاد مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن قطاع المشروعات الصغيرة تحديدا يحتاج آليات دعم مالى سريعة لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية وارتفاع اسعار الخامات ومدخلات الانتاج وفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لاستيراد احتياجاته مطالبا بفتح منافذ تمويلية جديدة وسريعة لهذا القطاع من المشروعات.

كما أكد الاتحاد على ضرورة تفعيل دور البورصة كآلية لتمويل ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذى يمثل 80 % من الاقتصاد المحلى ويوفر 80 % من السلع التى يطلبها المواطن، فهى مشروعات تتميز بأنها مشروعات قليلة التكنولوجيا وقليلة التكلفة ولديها القدرة على استيعاب عمالة كثيرة تحقق عائد كبير فى وقت قصير وبالتالى فإنها تعد من المشروعات الأولى بالرعاية خلال الفترات القادمة لخفض معدلات الفقر ورفع معدلات التنمية[14].

[14] – أ.عاطف الشريف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص232

بالإضافة الى ، إنه على الرغم من ارتفاع التمويل البنكى والتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا يزال هناك تحديات كبيرة أهمها عدم امتلاك فئة كبيرة من تلك المشروعات لسجلات ضريبية وأوراق رسمية مسجلة هذا بالاضافة الى أن أكثر من 60% من المشروعات تواجه مشكلات في إرتفاع الفوائد والعمولات والمصاريف الإدارية، و كثرة الضمانات والمستندات المطلوبة وطول الإجراءات وصعوبتها[15].

كذلك البورصة فعلى الرغم من أن حجم المشروعات المتوسطة والصغيرة يقدر بنحو3.5 مليون منشأة فى مصر إلا أن عدد الشركات المقيدة ببورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز 30 شركة فقط. أنه الرغم من أن البورصة تعد منصة رائعة للحصول على تمويل بدون فوائد وأن لديها مميزات تساهم فى تطوير أداء الشركات وتوسيع قاعدة المشاركة فى الملكية بين المواطنين إلا أن إجراءات القيد لاتزال تتسم بالتعقيد والصعوبة فى الوفاء بالشروط المطلوبة خاصة وان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس لديها القدرة على سداد تكاليف تعيين مراقبين الحسابات من ذوى الخبرة ووكلاء القيد وتطبيق نظم الحوكمة والافصاح وغيرها من الاجراءات المطلوبة[16].

---

[15] – ذكر قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة الصادر برقم 152 لسنة 2020، أنه يجوز بقرار مسبب من الجهاز أو من يفوضه من الأشخاص الاعتبارية العامة وقف الترخيص المؤقت فى أى من الحالات الآتية:

١–حصول المشروع على الترخيص المؤقت بناء على مستندات غير صحيحة.

٢ –مخالفة المشروع لشروط الترخيص المؤقت أو البرنامج الزمنى لتوفيق الأوضاع بغير مبرر مقبول لدى الجهاز.

٣–ارتكاب المشروع مخالفة تسببت فى ضرر جسيم ، أو كان من شأنها ترتيب خطر جسيم على الأمن أو الصحة أو السلامة أو البيئة.

وفى حالة عدم إزالة المخالفة خلال المدة التى يحددها الجهاز ، يصدر الجهاز قرارات بإلغاء الترخيص المؤقت.

[16] – تجيز اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لصاحب المشروع أن يجرى تعديلا على بيانات مشروعة بضوابط وشروط.

وتنص المادة (18) في اللائحة، على أنه يجوز لصاحب المشروع إجراء تعديل على بيانات المشروع فى الترخيص المؤقت أو النهائى الصادر من الجهاز، بموجب طلب على النموذج المعد لهذا الغرض مرفقا به المستندات الدالة على التعديل، بشرط ألا يكون تعديلا جوهريا يتعلق باشتراطات سلامة المشروع أو صلاحيته للتشغيل وإلا اعتبر طلب ترخيص جديدا، وفى جميع الأحوال يتعين على الجهاز إخطار الجهة المختصة بالتعديل المطلوب لتقدير مدى جوهرية التعديل واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ووفقا للمادة 19، تلتزم الجهات المختصة بموافاة الجهاز بملخص نتائج المتابعات الدورية التى تشمل مراجعة التزام المشروعات الحاصلة على ترخيص من الجهاز، على أن توضح نتائج المتابعات تحديث بيانات المشروع وما يطرأ عليه من تغيير أو غلق أو تصفية، وذلك بغرض تحديث البيانات الخاصة بتلك المشروعات لدى الجهاز واطمئنان الجهاز لحسن سير المشروع ومباشرة أعماله على الوجه الأمثل، وفى حالة تسجيل مخالفة أثناء عملية المتابعة تقوم الجهة بإخطار الجهاز بالمخالفة والإجراء المتخذ

وفى هذا الصدد ولدعم هذا القطاع الهام من المشروعات يقترح اتحاد مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الآتى:

1 – خفض بعض الأعباء المالية والادارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البورصة والبنوك خلال الفترة القادمة لضمان تحقيق معدلات النمو للاقتصادى المحلى.

2– إنشاء مراكز دعم فنى وادارى دائمة تابعة للبورصة فى كل المحافظات تستهدف مساعدة على القيد فى البورصة وطرح حصص من أسهمها للتداول فى السوق مقابل التمويل لضمان نمو الشركات الناشئة على مستوى الجمهورية بلا تمييز لمحافظة دون أخرى.

3 – طرح حوافز خاصة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمشروعات العاملة فى مجال المواد الخام ومدخلات الانتاج عند القيد فى البورصة لضمان التوسع فى العمليات الانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتى لمصر من كل السلع على قدر المستطاع لمواجهة الازمات العالمية.

4– ضرورة التزام الشركات الصناعية المقيدة فى البورصة بتوزيع جزء من الأرباح السنوية على المساهمين لتشجيع المواطنين على شراء الاسهم ورفع القيمة السوقية للشركة.

5 – التوسع فى اصدار الموافقات للشركات الصناعية والزراعية المقيدة بالبورصة لزيادة رأس المال بهدف التوسع فى الأعمال والانتاج لمواجهة الطلب المحلى وتشجيع الشركات على القيد .

6– ضرورة تدشين مؤشر صناعى فى بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة المصانع الصغيرة والمتوسطة على القيد به لفتح آفاق استثمار جديدة أمام تلك المصانع لإنشاء وتطوير خطوط الانتاج.

المطلب الثانى

مزايا قيد المشروعات المتوسطة و الصغيرة فى البورصة

بورصة النيل هى أول سوق لتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ توفر فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والتى بالرغم من أهميتها للاقتصاد القومى فإن مساهمتها فى النمو الاقتصادى تعتبر محدودة نظراً لما تواجهه من معوقات فى جانب التمويل[17].

من قبلها حيال المخالفة، كما يجوز لصاحب المشروع حال ثبوت تعنت جهات المتابعة معه أو إضرارهم بحسن سير العمل أثناء المتابعة التقدم للجهاز بشكوى بوقائع مثبتة ويحق للجهاز مخاطبة جهات الاختصاص بشأن نتائج المتابعة والتنسيق معها فى هذا الشأن.

[17]– أ.عاطف الشريف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص233 ، 237

تلعب الشركات المتوسطة والصغيرة دورا محوريا فى الاقتصاد المصرى، حيث تسهم بنحو 75% من النمو الاقتصادى و80% من العمالة وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتلك الشركات، إلا أنها كثيرا ما تواجه صعوبات تمويلية عند الرغبة فى التوسع والوصول إلى أسواق جديدة[18].

وقد أولت الدولة اهتماما كبيرا فى هذا الشأن من خلال تقديم العديد من المبادرات، ومن أهمها إنشاء بورصة النيل والتى تعد أهم الآليات التى تساعد الشركات المتوسطة والصغيرة فى توفير امتيازات عديدة لتلك الشركات، ومنها[19]:

-الحصول على التمويل وزيادة رأسمالها.

-تحديد قيم عادلة للشركة وحمايتها.

-حماية حقوق الشركاء وتسهيل عملية خروجهم من الشركة فى حالة رغبتهم.

-المساهمة فى دمج وإدخال قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة الاقتصاد الرسمى.

ورغم مرور 12 عاما على إطلاق بورصة النيل، لم تحقق السوق الغرض من إنشائها ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع، وعانت طوال السنوات الماضية من قيد عدد محدود من الشركات بلغت 26 شركة فقط بأحجام تداول لا تصل إلى مليون دولار يومياً بعدما أحجمت المؤسسات عن الاستثمار فيها[20].

إلا أن الدولة بدأت فى الآونة الأخيرة تطوير هذه السوق وتنميتها بالشكل الذى يمكنها من أداء الدور المنوط بها، وبدأت مراحل التطوير بتحليل الموقف للوقوف على أوجه القصور وعقد جلسات استماع مع كافة أطراف السوق واختيار البنك الأوروبى لإعادة الإعمار لتنمية السوق وتطويرها ووضع خطة لهيكلتها فضلاً عن الاتفاق معه على تحمل جزء يصل إلى 70% من تكلفة هيكلة الشركات المقيدة.

[18]-Mohammed Omran, June 2008, Access to Finance for SMEs through the Stock Exchange in Egypt: Conceptual Framework and Policy Implications, CASE Occasional Papers No.3, the Cairo and Alexandria Stock,p3

[19]- أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص 280

[20] -*www.undp.org.eg/Portals/0/EHDR%20Page/Alia%20El%20Mahdi-Arabic.ppt*

وضمت خطة التطوير زيادة قدرات الشركات المقيدة ووضع خطة تسويق وترويج شاملة تتضمن موقع إلكترونى وإطلاق مؤشر «تميز» وتقسيم السوق إلى سوقين؛ الأولى سوق «تميز» وتضم الشركات الأفضل من حيث قوة الأداء المالى والتشغيلى، والثانية سوق النيل وتضم باقى الشركات[21].

ولم تنته جهود الدولة عند هذا الحد بل مازالت تبذل قصارى جهدها ولا تدخر ثمة شيء فى سبيل تطوير هذه السوق وتنميتها للوصول للغاية المنشودة منها وقامت بزيادة التسهيلات المقدمة للقيد فى بورصة النيل، ومنها[22]:

1-قواعد قيد أكثر مرونة: توفر قواعد القيد ببورصة النيل شروطا ميسرة للقيد مقارنة بالسوق الرئيسية.

2-قواعد إفصاح ميسرة: للتيسير على الشركات المتوسطة والصغيرة فقد تم إعفاؤها من بعض شروط الإفصاح التى لا تخل بسلامة السوق وأمنها.

3-قواعد مساعدة وتأهيل الشركات فى عملية القيد وطرح الأسهم.

4- وجود رعاة معتمدين يؤهلون الشركات للقيد فى البورصة بالتنسيق مع قطاع الشركات المقيدة بالبورصة كما يساعدون فى عملية طرح الأسهم للاكتتاب.

-تكلفة أقل للقيد: تم تخفيض تكلفة القيد للشركات المتوسطة والصغيرة بحيث لا تزيد على 2 فى الألف من رأسمال الشركة المقيدة[23].

وحيث أصبحت بورصة النيل تتميز بإجراءات وشروط مبسطة وميسرة لتسهيل القيد، فسوف نتناول الشروط العامة للقيد ببورصة النيل على النحو الآتي[24]:

1-أن تكون الأوراق المالية مقيدة بنظام الإيداع والقيد المركزى.

2-ألا يتضمن النظام الأساسى للشركة أو شروط الإصدار أية قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها.

3-أن تقدم الشركة طالبة القيد قوائم مالية لسنتين ماليتين سابقتين على طلب القيد.

[21] -www.borsastepxstep.com/admin/presentation/46.ppt

[22] - أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص316

[23] – أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص322

[24] – أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص323

4-وفى حالة عدم إصدار سوى قوائم مالية عن سنة مالية كاملة يجوز تقديمها مع خطة عمل ثلاثية مستقبلية متضمنة النتائج المتوقعة معتمدة من الراعى أو أحد المستشارين الماليين المعتمدين لدى الهيئة مرفقاً بها عدم ممانعة الهيئة على دراسة المستشار المالى المستقل عن القيمة العادلة للسهم من حيث اتباع الأسس والمنهجيات فى إعداد هذه الدراسة.

5-ألا تقل حقوق المساهمين فى آخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.

6-أن يكون رأس المال مدفوعاً بالكامل.

7-ألا تقل الأوراق المالية المطروحة للتداول بالبورصة عن 20% من مجموع الأوراق المالية المصدرة وألا يقل عدد المساهمين عن 100 مساهم، وذلك خلال فترة تزيد عن ستة أشهر من تاريخ القيد.

8-ألا تقل نسبة احتفاظ مؤسسى وأعضاء مجلس إدارة الشركة المطلوب قيدها عن 51% من أسهم رأسمالها وذلك لمدة لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ إجراء الطرح.

9-ويجوز للجنة القيد قبول قيد الورقة المالية ولو لم يتوافر فيها أحد الشرطين الأخيرين، على أن تتعهد الشركة باستيفاء كافة الشروط خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ القيد.

وأخيراً فيما يخص الرعاة المعتمدين، فإن الراعى المعتمد هو إحدى الشركات المتخصصة فى تقديم الاستشارات للشركات المقيدة فى بورصة النيل، وينحصر دوره فى تأهيل الشركة للقيد فى بورصة النيل، مع الإعداد لعملية طرح أسهمها فى البورصة، بالإضافة إلى تدريب العاملين لدى الشركة على قواعد القيد والإفصاح وكيفية الالتزام بها ولا يتدخل الراعى فى إدارة الشركة بأى شكل من الأشكال ولا سلطة له على أى قرار استثمارى تتخذه الشركة ومن دور ومهام الرعاة المعتمدين[25]:

-تقدير ما إذا كانت الشركة مناسبة للقيد فى بورصة النيل.

-تقديم النصح والإرشاد للشركة فيما يتعلق بشروط وقواعد القيد فى بورصة النيل.

-التأكد من معرفة الشركة بالتزاماتها للقيد فى البورصة.

-مساعدة الشركة فى إعداد القوائم المالية وتقديمها فى توقيتاتها المحددة.

[25] - أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص328

-مساعدة الشركة فى مرحلة استكمال كافة إجراءات القيد.

-مساعدة الشركة فى عملية طرح الأسهم للاكتتاب سواء كان عاماً أو خاصاً.

وأخيراً فإن مزايا الاستثمار فى بورصة النيل بالنسبة للمستثمر يمكن تلخيصها فى النقاط التالية[26]:

-توفر بورصة النيل فرصة أمام المستثمرين لتنويع استثماراتهم فى سوق الأوراق المالية ليتضمن الاستثمار فى شركات ناشئة ولكن ذات فرص نمو مرتفعة.

-انخفاض قيمة رسوم التداول فى بورصة النيل لتصل إلى 2 فى الألف بحد أقصى 500 جنيه مصرى.

-وجود راعٍ معتمد لكل شركة مقيدة للتأكد من سلامة القيد والإفصاح الخاص بها وتحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية مما يوفر المزيد من الأمان للمستثمر.

المبحث الثانى

دور البورصة فى تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

إن غياب أسس ومقومات الوساطة المالية الفعالة لإمداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برؤوس الأموال الطويلة الأجل فضلا عن محدودية الخدمات البنكية، أدى إلى بروز الحاجة الملحة إلى إنشاء سوق مالية ثانية للأوراق المالية توجه خصيصا لهذه المؤسسات، خصوصا بعدما صدت أبواب السوق الأولى أمامها نظرا للإجراءات الطويلة والمكلفة والشروط الصعبة التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استيفاءها للالتحاق بها. لذا تعتبر السوق المالية البديلة بمثابة وسيلة تمويلية، حديثة، وفعالة أثبتت نجاعتها في كثير من الدول كتونس، نظرا لما تقوم به من جذب للاستثمارات وتعبئة للمدخرات لتلبية احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحجم اللازم، التكاليف المتدنية وفي الأوقات المناسبة[27].

[26] – أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016 ص332 ، 334

[27] – أ.عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص238

ومن ذلك فإننا سوف نقسم دراسة هذا المبحث فى المطلبان التاليان:-

المطلب الأول:توقيع بروتوكلات التعاون مع جمعيات المستثمرين لدعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة.

المطلب الثانى:دعم الادوات المالية غير المصرفية فى تنمية المشروعات المتوسطة و الصغير.

المطلب الأول

توقيع بروتوكلات التعاون مع جمعيات المستثمرين لدعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة

لقد وقعت إدارة البورصة المصرية بروتوكول تعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين، وذلك لتعزيز التعاون بين الطرفين وبحث فرص نمو الشركات الأعضاء بالجمعية من خلال القيد والطرح بسوق الأوراق المالية المقيدة[28].

يأتي بروتوكول التعاون الذي حضره أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، دعما لخطط البورصة المصرية الرامية لتوسيع قاعدة الشركات المقيدة بالعمل على رفع مستويات وعي مجتمعات الأعمال بمتطلبات ومزايا عملية القيد والطرح في سوق الأوراق المالية ودوره في تطوير قدرات وزيادة أعمال الشركة ودعم فرص نموها من خلال حصولها على التمويل وكذلك تسعير أسهمها من خلال آليات العرض والطلب، وكذلك دعما لخطط عمل الجمعية من خلال رفع قدرة الشركات خاصة ذات الحجم الصغير والمتوسط في الوصول إلى التمويل، ورفع كفاءتها التشغيلية والتنافسية بما ينعكس بالإيجاب على رأس المال السوقي للبورصة المصرية[29].

و يتضمن بورتوكول التعاون العمل على نشر الوعي بين مجتمع الأعمال المصري بوجه عام وخاصة السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين بالدور المحوري للبورصة وقدرتها على تنمية الأعمال ورفع كفاءة الشركات الإنتاجية والتنافسية، فضلا عن العمل على تنظيم جولات ميدانية للمحافظات لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة بتلك المحافظات على الانضمام للبورصة[30].

فيما قدمت جمعية رجال الأعمال المصريين الشكر لإدارة البورصة المصرية على التعاون المثمر والبناء من خلال توقيع بروتوكول التعاون، والذي يستهدف دفع جهود التعاون بين الطرفين لتنمية أعمالهم، إذ يجرى عقد

[28]– أ.عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص239

[29] – أ.عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015 ص240

[30]- www.ahram.org.eg30/7/2019

لقاءات بين الشركات المؤهلة والراغبة في القيد والطرح بسوق الأوراق المالية ومسئولي البورصة، لتعريفهم وتقديم كافة أوجة الدعم اللازم لاتمام عملية القيد والطرح والتداول.

وأكدت الجمعية لديها قاعدة كبيرة من الشركات بمختلفة القطاعات، ولديها خطط وتوسعات وطموحات وترغب في معرفة المزيد عن كيفية النمو، وتوسيع حجم أعمالها من خلال القيد والطرح في سوق الأوراق المالية، وهذا هو الهدف الأصيل من التعاون[31].

من جانبها قالت المدير الإقليمي لبرنامج تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إن الفترة الماضية شهدت تدشين إدارة البورصة المصرية خطة تطوير شاملة لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وذلك بهدف تطوير قدرات الشركات المقيدة ومساعدتها على النمو وتحقيق مستهدفاتها بما يدعم أيضا وضع سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ تضمن التعاون تقديم البنك دعم مالي يتراوح مابين 60% إلى 70% من تكلفة خطة تطوير وتأهيل قدرات الشركات المقيدة بالسوق لمساعدتها على النمو والانطلاق[32].

وعقب توقيع بروتوكول التعاون، أكدت البورصة المصرية، إن التعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين يأتي كجزء من استراتيجية عمل إدارة البورصة المصرية لتطوير سوق الأوراق المالية، من خلال اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتوسيع قاعدة الشركات المقيدة والمتداولة وكذلك تعزيز السيولة والتداول فضلا عن تطوير بيئة التداول[33].

إضاف إلى أنه يجرى بناء قاعدة بيانات تضم قائم الشركات المؤهلة والراغبة في زيادة معرفتها بكيفية ومزايا القيد والطرح في سوق الأوراق المالية، وذلك لتحفيزهم على القيد والطرح وشرح كيفية استفادتهم من البورصة في تمويل توسعاتهم وخطط نموهم ، إذ يجرى تقديم الدعم الفني للشركات الواعدة التي لديها الرغبة في القيد بالبورصة لتوفيق أوضاع تلك الشركات مع شروط القيد والطرح بالبورصة المصرية، منوها أن البورصات لا

[31]- www.cipe-arabia.org8/14/2020
[32]- www.investment.gov.eg8/17/2020
[33] - د.كروش نور الدين ، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : دراسة حالة بورصة الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف الجزائر عدد 11 جانفى سنة 2014 ص66

تساعد الشركات على الوصول إلى التمويل فحسب، بل تحسن من قدراتها على مستوى الحوكمة، والإفصاح، والشفافية، مما يؤهلها لجذب استثمارات أجنبية ومحلية، وإتاحة فرص استثمار لجموع المستثمرين[34].

بالإضافة الى وضع خطة تطوير سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي عكفت على وضعها وتنفيذها بالتعاون مع شركاء دوليين وبمشاركة مختلف أطراف السوق، وذلك لتنمية قدرات السوق للقيام بدوره في مساعدة الشركات المقيد لها أوراق مالية على النفاذ إلى التمويل اللازم للنمو والتوسع والإنتاج والتوظيف.

وأشار رئيس البورصة إلى وضع السوق قبل التطوير، والذي تضمن ضعف معدلات تواصل الشركات مع المستثمرين على مستوى منصة التداول، وعدم نمو معدلات التداول، وانخفاض عدد الشركات المقيدة، أما على مستوى الرعاة، وهي الشركات الاستشارية التي تروج لقيد الشركات وتطور قدراتها بعد القيد، إذ بلغ عددها قبل الهيكلة 33 شركة راعية منها 26 شركة راعية لم تقم بقيد أي شركة و7 شركات راعية فقط قامت بقيد 26 شركة، فيما لم يقم أي راعٍ منها بعمل أي تغطية بحثية للشركات محل رعايتها.

كما ان البورصة المصرية تسع الى وضع مخطط منظم لطرح مراحل ومكونات خطة الإصلاح، التي تضمنت تقييم الموقف ودراسة عدد من التجارب الدولية، والتشارك مع أطراف السوق والشركاء الدوليين، مشيراً إلى أن خطة التنفيذ تضمنت تطوير منظومة الرعاة، وجرى تخفيض عدد الرعاة بعد تقييمهم من 33 راع إلى 8 رعاة فقط، وزيادتهم إلى 15 راعيا حاليا، من خلال قيد وتسجيل 7 رعاة، فيما جرى تدريب وتأهيل الرعاة من خلال برنامج تدريبي شامل، وتغيير منهجية قبول الرعاة من خلال جعل الراعي الراغب في تقديم طلب يقوم بعمل عرض تقديمي عن مستهدفاته لقيد شركات جديدة كشرط لتسجيله، وكذا الاجتماع مع شركات البحوث المرخص لها التي سيقوم الرعاة بالتعاقد معها لإعداد التغطيات البحثية، مع تعديل القواعد المنظمة لعمل الرعاة عبر تفعيل دور علاقات المستثمرين، وتحديد مكونات ودورية التواصل مع المستثمرين.

استحداث إدارة جديدة للترويج للقيد

و إن المحور الثاني اشتمل على تطوير منظومة قيد الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث إدارة جديدة للترويج للقيد بهدف التواصل مع الشركات الواعدة، وتعريفهم بمزايا القيد، وأسفر ذلك عن وجود 10 شركات أبدت رغبتها في القيد، وتم الاتفاق مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار لتغطية تكاليف الرعاية بنسبة تتراوح بين

[34]-www.undp.org.eg/Portals/0/EHDR%20Page/Alia%20El%20Mahdi-Arabic.ppt20/7/2019

65% و 70%، وفي حالة حاجة الشركات لتمويل إضافي قام مجلس إدارة البورصة المصرية باعتماد مساندة الشركات بمبالغ إضافية حسب دراسة طلب كل شركة وحالتها ومعدل إنجازها لخطة الهيكلة، وبالنسبة للشركات الجديدة تقوم بتقديم عرض تقديمي أمام لجنة القيد لعرض خطط النمو والاحتياجات التمويلية، وعقد اجتماع مع الشركات المقيدة لتعريفهم بمتطلبات القيد والتعاقد مع الرعاة[35].

كما أن المحور الثالث تضمن العمل على تحسين الرؤية وتعزيز قنوات التواصل، وتصنيف الشركات في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوزيعهم على قائمتين الأولى قائمة «تميز» وتضم الشركات ذات الأداء المالي والتشغيلي القوي، والتي تتوافق مع معايير الإفصاح والحوكمة، والثانية قائمة النيل، وتضم الشركات غير المدرجة في قائمة تميز، والتي تعمل على تطوير أدائها المالي والتشغيلي للإدراج في قائمة تميز، فالهدف هو تسليط الضوء على الشركات ذات معدلات النمو المرتفعة[36].

مستهدفات خطة الهيكلة

إن مستهدفات خطة الهيكلة تتضمن قيام الشركات المقيدة بالتعاقد مع الرعاة لتنفيذ المتطلبات الخاصة بتعزيز مهام مسئولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة وتوفير تغطية بحثية من خلال مراكز بحثية مرخص لها، فضلاً عن جذب شركات جديدة للقيد ليس فقط من خلال الإدارة الجديدة المتخصصة، ولكن من خلال عقد اتفاقيات مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية وبالأخص القطاع المصرفي الذى لديه ملكيات في شركات قابلة للقيد، إلى جانب تحفيز الطلب المؤسسي من خلال عقد اجتماعات دورية مع صناديق الاستثمار لتوضيح الفرص الاستثمارية المتاحة بالشركات[37].

بالإضافة الى إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

---

[35] – د.مختار الشريف ، إيمان إبراهيم عبد المنعم ، دور البورصة فى تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة بعد الأزمة الإقتصادية العالمية العالمية – المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر الرؤية المستقبلية لسوق الاوراق المالية أكاديمية السادات 2010 ص204

[36] – د.مختار الشريف ، إيمان إبراهيم عبد المنعم مرجع سابق ص208

[37] – د.نسرين محمد حفيظة ، تأثير سوق المال للمشروعات الصغيرة و المتوسطة على الأداء الإقتصادى دراسة تطبيقية على بورصة النيل المصرية ، المجلية العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية كلية التجارة جامعة دمياط المجلد الثانى العدد الثانى الجزء الثالث يوليو 2021 ص1054

ويعد التعاون مع إدارة البورصة المصرية لتقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أعضاء الجمعية والذي من شأنه أن يعزز من دور هذا القطاع الحيوي في توفير المزيد من الوظائف خاصة، وأن المجتمع المصري يعتبر مجتمع شاب، مؤكداً أن تنويع مصادر التمويل يلعب دور رئيسي في دعم فرص نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء من خلال البنوك أو البورصة المصرية[38].

المطلب الثانى

دعم الادوات المالية غير المصرفية فى تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة

نحو إتجاه الدولة المصرية على تشجيع الإستثمار ومسايرة التطور التقني الحديث بإحداث مجموعة من القوانين الوطنية المتطورة و ألتى تجدد العمل بأنظمة قانونية قد عفا عليها الزمان ومحو قاعدة الثبات التشريعى ألذى بيمثل أذمة فى قوانين الاستثمار[39].

جاء قانون تنظيم وسائل الدفع غير النقدى لتدعيم دور المعاملات المالية غير المصرفية ألذى نشأت بموجبه هيئة الرقابة المالية فى العام ٢٠٠٩ وذلك على النحو الاتى:-

لقد صدر قانون تظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي والذى يحمل رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ وذلك بتاريخ 16 ابريل 2019 و الذى يعمل به إعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدوره ووفقاً لنص المادة الثانية من القانون حيث تم منح المخاطبين بأحكام القانون مهلة لتوفيق أوضاعهم خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية[40].

هذا وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1776 لسنة 2020 والذي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 7 سبتمبر 2020 و يعمل بها من اليوم التالي لتاريخ النشر. وقد وافق مجلس الوزراء علي مد مهلة لتوفيق الاوضاع المشار إليها لمدة سته أشهر اخري وتنتهي في 7سبتمبر 2021 ويعمل بالقانون إعتباراً من 8 سبتمبر 2021. ومن ناحية اخري أصدرت هيئة الرقابة المالية كتاب دوري بمتطلبات تطبيق القانون وتوضيح الالتزامات المترتبة علي صدوره وإلزام الشركات والجهات الخاضعة للهيئة بسرعة التنفيذ[41].

[38] – د.نسرين محمد حفيظة ، مرجع سابق ص1068

[39] - Aïda Chérif, Positionnement du marché alternatif, la semaine financière, Du 21-24/ /07 2014, www.tribune-economique.com/index.php/bourse/analyse/analyse, consulté le : 15/09/2019.

[40]- www.bvmt.com.tn, consulté le : 17/07/2019.

[41]- www.ilboursa.com/marches/societe.aspx?s=AMS, consulté le : 20/07/2019.

ولقد ورد بالقانون مجموعة من التعريفات ومنها:

وسيلة الدفع غير النقدي: كل وسيلة دفع ينتج عنها إضافة في أحد الحسابات المصرفية للمستفيد مثل أوامر الإيداع أو التحويل والخصم ،وبطاقات الائتمان والخصم ،والدفع بإستخدام الهاتف المحمول،أو غيرها من الوسائل التي يقرها محافظ البنك المركزي المصري.

الحساب المصرفي:عقد يتفق بمقتضاه شخص طبيعي أو إعتباري مع أحد البنوك المسجلة لدي البنك المركزي أو إحدي الجهات المصرح لها بمباشرة نشاط الإيداع او الائتمان في جمهورية مصر العربية علي فتح حساب يستخدم في قيد جميع العمليات لسداد و استلام وتسوية المدفوعات المتبادلة نقداً أو عن طريق الوحدات النقدية الإلكترونية.

التمويل النقدي:التمويل المقدم من البنوك أو شركات التمويل العقاري أو التأجير التمويلي أو التخصيم أو شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر ، أو أي جهة أخري مصرح لها بالعمل في هذه المجالات.

ولقد حدد القانون الفئات المخاطبين بالعمل به وحددهم فى الاتى:

جميع سلطات وأجهزة الدولة ، الأشخاص الإعتبارية العامة ، الشركات التي تمتلك الدولة كل أو أغلبية رأسمالها ، الاشخاص الإعتبارية الخاصة و المنشأت بمختلف أنواعها.

ولقد تم تحديد مجموعة من الإلتزامات المقررة بموجب القانون: تلتزم جميع سلطات واجهزة الدولة و الاشخاص الإعتبارية العامة والشركات التي تمتلك الدولة كل أو أغلبية رأسمالها بأن تسدد المستحقات المالية لأعضاء مجالس الإدارات واللجان و العاملين و الخبراء واشتراكات التأمينات الإجتماعية بوسائل دفع غير نقدى.

كما تلتزم الاشخاص الإعتبارية الخاصة و المنشأت بمختلف أنواعها بسدد مستحقات العاملين بها والخبراء و رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات و أشتركات التأمينات الإجتماعية بوسائل دفع غير نقدي وذلك متي جاوز عدد العاملين بها خمسة وعشرون عاملاً أو تجاوزت قيمة اجورهم الشهرية مائة الف جنيه. إضافة إلى أنه تلتزم جميع سلطات وأجهزة الدولة ، والاشخاص الإعتبارية و المنشأت بمختلف انواعها بسداد المدفوعات التالية بوسائل دفع غير نقدي متي تجاوزت الحدود المبينة قرين كل منها[42].

المسئولية الجنائية

مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين ، يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الإعتباري بذات العقوبة اذا ثبت علمه بها ، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في

[42] -Sahnoun Djamel, Le marché alternatif et son rôle dans le développement des PME -Le cas de la Tunisie-, Revue Des économies nord Africaines N°6, premier semestre, Université Hassiba Benbouali de Chlef, 2009.

وقوع الجريمة. ويكون الشخص الإعتباري مسئولاً بالتضامن مع المحكوم عليه عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات في هذه الحالة[43].

العقوبات

غرامة لا تقل عن 2% ولا تجاوز 10% من قيمة المبلغ المدفوع نقداً وبحد اقصي مليون جنيه.ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بتجزئة المدفوعات بقصد التحايل لتفادي تطبيق الحدود المقررة. يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة الف جنيه كل من قام بتحصيل مبلغ إضافي لاستخدام وسائل الدفع الغير نقدي. تضاعف الغرامات بحديها في حالة العود.

من خلال هذا يتضح للقارىء أن الهدف من إصدار هذا القانون واضح من أنه، يعد هذا التشريع نقلة تشريعية غير مسبوقة حيث من شأنه تشجيع وتنظيم التحول الي الاقتصاد الرقمي وتوفير مناخ امن للاستثمار والحد من الجرائم المالية والتهرب الضريبي[44].

بالإضافة إلى تسهيل العمل بالنظام الضريبية الحديثة من إمساك الدفاتر التجارية بصورة إليكترونية وأيضا إصدار الفاتورة الإلكترونية وتوثيق الختم والتوقيع الإلكتروني ليكون معتمد لدى الجهات الرسمية ويكون حجة فى إثبات العلاقات القانونية بين الشركات[45].

خضوع المشروعات المتوسطة و الصغيرة لقانون التجارة

لقد استبعد المشرع في قانون التجارة الجديد أرباب الحرف الصغيرة من اكتساب صفة التاجر ، حيث قام بتعريف أصحاب الحرف الصغيرة بأنهم : كل من يزاول حرفة ذات نفقات زهيدة للحصول على مقدار من الدخل يؤمن معاشه اليومي.

وأستبعد القانون التجاري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ أرباب الحرف الصغيرة من نظام القانون التجاري، وبالتالي لا يكتسب صفة التاجر، ونصت المادة ١/١٦ من القانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه لا تسري أحكام القانون التجاري على أرباب الحرف الصغيرة؛ والسبب في ذلك أن أصحاب هذه الحرف يعتمدون على مهاراتهم الخاصة وقدراتهم الذاتية في ممارسة هذه الأعمال، وهي مشروعات صغيرة ذات نفقات زهيدة مثل النجار والحداد والنقاش وأصحاب الورش الصغيرة مثل الميكانيكا والبرادة فهؤلاء يمارسون الحرفة من خلال العمل اليدوي أو آلات بسيطة بدائية غالبا[46].

---

[43]- Aïda Chérif, Positionnement du marché alternatif, la semaine financière, Du 21-24/ /07 2014, www.tribune-economique.com/index.php/bourse/analyse/analyse, consulté le : 15/09/2019.

[44] - www.bvmt.com.tn, consulté le : 17/07/2019.

[45] - www.ilboursa.com/marches/societe.aspx?s=AMS, consulté le : 20/07/2019.

[46] – د.وليد محمد وهبه ، المبادىء العامة لتنظيم التجارة فى القانون المصرى ، مركز محمود للإصدارات القانونية 2021 ص37 ومؤيد ذلك الرأى د.سميحة القليوبي ، الوسيط فى شرح القانون التجارى ، دار الأهرام للنشر سنة 2022 ص 117

أما إذا تمت هذه الأعمال على نطاق واسع من خلال مشروع كبير يحتوى على آلات وعمال فإنه يخضع للقانون التجاري لأنه يضارب على العمال وهذه الآلات. خاصة وأنه سوف يكون ملتزم بإمساك الدفاتر التجارية ابإضافة الى إستخراج سجل تجارى مما سوف يتطلب منه إتخاذ شكل قانونى منظم مثل شركة او مؤسسة فردية.

حيث وإنه بالقباس على ذلك يتضح انه لا يشترط فى أصحاب المشروعات المتوسطة و الصغيره جميعهم ان يحصلوا على هذه الشروط ذلك لانه من الممكن ان تتمتع تجارتهم بنوع حرفى خاص او مجرد إستخدام وسائل التسويق الإلكتروني أو سائل التدابير المنزلية لتكون هى أساس مشاريعهم التى من خلالها بيمارسوا بيع مشغولات او مأكولات فلايمكن ان توصف هذه الافعال بالعمل التجارى المحترم الذى يكتسب صاحبه صفة التاجر.

شكل الاحتراف

يكتسب الشخص صفة التاجر إذا احترف من الناحية الفعلية ممارسة الأعمال التجارية وهذا هو الاحتراف الفعلي، وقد يكتسب الشخص صفة التاجر إذا أدعى هذا الاحتراف من خلال الإعلان عن ذلك في الصحف أو المنشورات أو الإذاعة أو التلفزيون أو غير ذلك من الوسائل ، وهذا هو الاحتراف الظاهري، فالاحتراف الظاهري يكسب الشخص صفة التاجر إذا لم يقم بنفي هذا الوضع الظاهر، ويستطيع الشخص نفى هذه القرينة وبالتالي نفى صفة التاجر إذا أثبت أنه لم يمارس الأعمال التجارية من الناحية الفعلية وهذا هو ما نص عليه قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ في المادة ١٩ حيث نصت على أن تفترض صفة التاجر فيمن ينتحلها بالإعلان عنها في الصحف أو في منشورات أو في الإذاعة أو في التليفزيون أو بأية وسيلة أخرى، ويجوز نفى هذه القرينة بإثبات أن من انتحل الصفة المذكورة لم يزاول التجارة فعلاً[47].

إثبات احتراف القيام بالأعمال التجارية

إحتراف الأعمال التجارية مسألة واقع يستقل قاض الموضوع بتقديرها لاكتساب الشخص صفة التاجر ويقع عبء إثبات احتراف هذه الأعمال على عاتق من يدعيها سواء كان التاجر أو الغير، لا يخضع لرقابة محكمة النقض لأنها مسألة تقديرية تترك له، أما تحديد الأعمال بأنها تجارية أو مدنية فإنها مسألة قانونية يخضع القاضي فيها لرقابة محكمة النقض . وتحديد بدء احتراف الأعمال التجارية وانتهائه تخضع أيضاً لتقدير قاض الموضوع فهو الذى يحدد المرحلة التي عندها يعتبر الشخص مزاولاً العمل التجاري بصورة متكررة وبالتالي

وايضا الدكتور.عصام حنفى محمود ، مبادىء القانون التجارى كلية الحقوق ،جامعة بنها، ص202 د.حنان عبد العزيز مخلوف ،مبادىء القانون التجارى ، الأعمال التجارية وشركات الأشخاص جامعة بنها 2011ص82

[47] – د .وليد محمد وهبه ، المبادىء العامة لتنظيم التجارة فى القانون المصرى م.س ص38

تعتبر بداية الاحتراف، وهو أيضا الذي يقدر توقف الشخص عن ممارسة لأعمال التجارية وبالتالي فقدان صفة التاجر[48].

ولقد استقر القضاء على اعتبار الشخص تاجراً حتى لحظة تسجيل اعتزال التجارة، كما أن ممارسة النشاط فى محل تجارى ليس كافياً لاكتسابه صفة التاجر. حيث وإن كان التاجر يجب أن يتسم ببعض الصفات والمظاهر التى تكسبه صفة التاجر إلا أن هناك مجموعة من الصناعات والحرف حتى ولو اتخذت ذات المظاهر لا يكتسب أربابها صفة التاجر.

وأن كان من أهم مظاهره هو ممارسة التجارة على سبيل الاحتراف وأن يستخرج سجل تجارى وإن يتجاوز رأس مالة المستثمر عشرين ألف جنية وبالرغم من توافر هذه الصفات فى المهن الصغيرة لا يكتسب أربابها صفة التاجر.

ومن ذلك يتبين أهمية التفرقة فى وصف العمل التجارى من كون صاحبه يكتسب صفة التاجر من عدمه لتحديد نوع العلاقة القانونية التى تنشأ بين المتعاملين عليها من حيث القانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر النزاع.

واستكمالاً لذلك فلقد ورد فى قانون التمويل الاستهلاكى رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ النص على عدم سريان أحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن ما ورد بنص المادة الخامسة منه ولقد سبق واستعد تطبيق الصفة التجارية على بعض أعمال البيوع التجارية الخاصة بشركات التمويل الاستهلاكى ومقدمى التمويل طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧.

وأنه قياسا على ذلك فيستدل من خلاله على عدم انطباق صفة التاجر على كل من يمارس نشاط تجارى خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حتى ولو كان متعلق بعمله إنشاء إحدى الشركات التى تمارس نشاط خاضع للقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠[49].

وإذ اننا نتمسك بذلك الرأي لأن الصفة التجارية تتحدد بطبيعة العمل، ولا يشترط مضمونة، فطالما به اعتياد يكتسب صفة التاجر، وإن كنا نتحدث من ذلك المنطق فإن طبيعة العمل تتحقق فيها الاعتياد لكن لا يتحقق من خلالها الاحتراف كما أنها تهدف كسبيل لتحقيق هامش ربحي بسيط وليس في ضوء استثمارى أو تجاري

[48] – د.ياسين محمد ثروت الشاذلى ، الأدوات المالية غير المصرفية المستحدثة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومتناهية الصغر ط1 دار النهضة العربية 2022ص56

[49] –د .وليد محمد وهبه ، المبادىء العامة لتنظيم التجارة فى القانون المصرى م. س ص39

وإن كان يمكن التسليم بالأمر كونها صفة متغيره يحدث التغير بشأنها مع تطور وازدهار حجم المشروع ليصبح عمل تجاري متكامل هنا يكتسب صاحبه صفة التاجر[50].

الخاتمة

وبذلك نكون إنتهينا بتوضيح الدور الفعال للبورصة المصرية فى دعم وتطوير وتمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر وأهمية هذه المشروعات على الإقتصاد المصرى فى ظل جهود الدولة المصرية على تشجيع الإستثمار وحث الشباب على العمل المبتكر وتدعيم الصناعات اليدوية التى غالبيتها اندثرت مع التطور التكنولوجى وإستغناء العديد من المستهلكين عنها.

بالرغم من ان صناعة المشغولات و الاعمال اليدوية تعد من اهم الإستثمارات التنموية التى كانت تتميز بها القرى الصغيرة و الريف المصرى و التى كان يعتمد عليها الكثير من الاسر المصرية البسيطة و التى كانت تساهم فى القضاء على البطالة وإن تدخل الدولة للسعى فى تدعيم الإبتكارات و المشروعات وإعطاء منح وقروض بضمانات ميسرة وتسهيلات فى السداد ونسبة فائدة متناقصة طوال فترة السداد سوف يدعم من إزدهار مثل هذه المشروعات.

ولقد تناولنا فى بحثنا دور البورصة المصرية لما لها من دور هام فى جذب الإستثمارات الاجنبية وتدعيم الثقة لدى المستثمر فى إزدهار السوق المصرى وإمكانية ترويج السلع بالإضافة الى مساهمة تدفق الاموال من قبل المستثمرين الاجانب لكى تساهم فى تمويل هذه المشروعات من حيث تعظيم استخدام المنتجات الثانوية و المخلفات و استخدام التكنولوجيات المحلية وتوفير الصناعات الداعمة للانشطة الصناعية الكبيرة لتحقيق التوازن فى هيكل النشاط الصناعى.

النتائج

1-وضع مفهوم واضح لبورصة المشروعات المتوسطة و الصغيرة.

2-إظهار أهمية بورصة المشروعات المتوسطة و الصغيرة فى توفير السيولة.

3-بيان بأهم خصائص ومميزات بورصة المشروعات المتوسطة و الصغيرة.

4-خلق سوق منظم للمشروعات المتوسطة و الصغيرة.

[50] – د.ياسين محمد ثروت الشاذلى ، الأدوات المالية غير المصرفية المستحدثة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومتناهية الصغر م.س ص57

التوصيات

1-ضرورة تدعيم المعرفة بأهمية دور هذه المشروعات للمساعدة فى زيادة دخل الافراد للقضاء على البطالة بين الشباب حديثى التخرج.

2-عمل ورش عمل لتوعية المقدمين على قروض لتمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة فى كيفية إدارة هذه المشروعات والتسويق لها.

3-وضع إجراءات اكثر تيسيرا فى إصدار تراخيص المشروعات المتوسطة بحيث تبتعد عن التعقيدات التى بتواجة المشروعات و الإستثمارات العادية و الكبيرة.

4-وضع حلول تمويلية لدعم نشاط المشروعات المتوسطة و الصغيرة و تجنب إلزامية وجود المشروع لكى يتم تمويلة وإنما طرح غمكانية إعطاء منحة مالية لإنشاء المشروع.

5-تخفيط رسوم تأسيس الشركات ورسوم إصدار السجلات التجارية لهذه المشروعات نظرا لضعف مركزها المالى وإحتياجها للإنفاق لدعم ادوات الإنتاج الخاصة بالمشروع.

6-تدعيم دور صندوق مخاطر الإئتمانى لتغطية بعض الخسارات التى بتتعرض لها هذه المشروعات خاصة فى بداية عهدها بالسوق التجارى.

المراجع

1-أ.عاطف الشرف ، البورصة صراع الثيران و الدببة بدون دار نشر سنة 2015

2-أ.عاطف الشريف ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدون دار نشر سنة 2016

3-د.كروش نور الدين ، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : دراسة حالة بورصة الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف الجزائر عدد 11 جانفى سنة 2014

4-د.مختار الشريف ، إيمان إبراهيم عبد المنعم ، دور البورصة فى تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة بعد الأزمة الإقتصادية العالمية العالمية – المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر الرؤية المستقبلية لسوق الاوراق المالية أكاديمية السادات 2010

5-د.نسرين محمد حفيظة ، تأثير سوق المال للمشروعات الصغيرة و المتوسطة على الأداء الإقتصادى دراسة تطبيقية على بورصة النيل المصرية ، المجلية العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية كلية التجارة جامعة دمياط المجلد الثانى العدد الثانى الجزء الثالث يوليو 2021

6-د.وليد محمد وهبه ، المبادىء العامة لتنظيم التجارة فى القانون المصرى ، مركز محمود للإصدارات القانونية 2021

7-د.ياسين محمد ثروت الشاذلى ، الأدوات المالية غير المصرفية المستحدثة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومتناهية الصغر ط1 دار النهضة العربية 2022

1- www.ahram.org.eg30/7/2019

2- http://nilex.egyptse.com7/28/2019

3- www.cipe-arabia.org8/14/2020

4- www.investment.gov.eg8/17/2020

5- www.undp.org.eg/Portals/0/EHDR%20Page/Alia%20El%20Ma hdi-Arabic.ppt20/7/2019

6- Aïda Chérif, Positionnement du marché alternatif, la semaine financière, Du 21-24/ /07 2014, www.tribune-economique.com/index.php/bourse/analyse/analyse, consulté le : 15/09/2019.

7- Chédly Ayari, Le marché alternatif, une solution adaptée à la PME tunisienne, www.cmf.org.tn/pdf/textes_ref/marche_alternatif.pdf, consulté le : 15/09/2019.

8- Rapport de la bourse de Tunis sur : l'expérience tunisienne du marché alternatif , www.bvmt.com.tn, , consulté le : 17/07/2019.

9- Sahnoun Djamel, Le marché alternatif et son rôle dans le développement des PME -Le cas de la Tunisie-, Revue Des économies nord Africaines N°6, premier semestre, Université Hassiba Benbouali de Chlef, 2009.

10- www.bvmt.com.tn, consulté le : 17/07/2019.

11- www.ilboursa.com/marches/societe.aspx?s=AMS, consulté le : 20/07/2019.